

/ سُورَةُ الْقَلَمِ

وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ :

فصل

سورة (ن): هي سورة «الْحُلُقُ»، الذي هو جماع الدين الذي بعث الله به محمدا ﷺ، قال الله تعالى فيها: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤] قال ابن عباس: على دين عظيم. وقاله ابن عيينة، وأخذه أحمد عن ابن عيينة. فإن الدين والعادة والْحُلُقُ ألفاظ متقاربة المعنى في الذات، وإن تنوعت في الصفات، كما قيل في لفظ الدين: فهذا دينه أبداً ودينى.

وجمع بعض الزنادقة بينهما في قوله:

ما فيه من مدح ولا ذم
ما الأمرُ إلا نَسَقٌ واحِدٌ
والطبع والشارع بالحكم
وإنما العادة قد خُصِّصَتْ

/ ﴿ن﴾: أقسم - سبحانه - بالقلم وما يسطرون؛ فإن القلم به يكون الكتاب الساطر للكلام، المتضمن للأمر والنهى والإرادة، والعلم المحيط بكل شيء، فالإقسام وقع بقلم التقدير ومسطوره، فتضمن أمرين عظيمين تُناسِبُ المُقسَمَ عليه:
أحدهما: الإحاطة بالحوادث قبل كونها، وأن من علم بالشىء قبل كونه أبلغ ممن علمه بعد كونه، فأخبره عنه أحكم وأصدق.

الثانى: أن حصوله فى الكتابة والتقدير يتضمن حصوله فى الكلام والقول والعلم من غير عكس؛ فإقسامه بآخر المراتب العلمية يتضمن أولها من غير عكس، وذلك غاية المعرفة واستقرار العلم إذا صار مكتوباً. فليس كل معلوم مقولاً، ولا كل مقول مكتوباً، وهذا يبين لك حكمة الإخبار عن القدر السابق بالكتاب دون الكلام فقط، أو دون العلم فقط.

والمقسَم عليه ثلاث جمل: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ﴾ [القلم: ٢]، ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٣]، ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ سلب عنه النقص الذى يقدر فيه،

وأثبت له الكمال المطلوب في الدنيا والآخرة، وذلك أن الذي أتى به إما أن يكون حقاً أو باطلاً، وإذا كان باطلاً فإما أن يكون مع العقل أو عدمه، فهذه الأقسام الممكنة في نظائر هذا. / الأول: أن يكون باطلاً ولا عقل له، فهذا مجنون لا ذم عليه ولا يتبع.

١٦/ ٦٣

الثاني: أن يكون باطلاً وله عقل، فهذا يستحق الذم والعقاب.

الثالث: أن يكون حقاً مع العقل، فنفي عنه الجنون أولاً، ثم أثبت له الأجر الدائم الذي هو ضد العقاب، ثم بين أنه على خلق عظيم، وذلك يبين عظم الحق الذي هو عليه بعد أن نفى عنه البطلان.

وأيضاً، فالناس نوعان: إما معذب، وإما سليم منه. والسليم ثلاثة أقسام: إما غير مكلف، وإما مكلف قد عمل صالحاً: مقتصدًا، وإما سابق بالخيرات. فجعل القسم مرتباً على الأحوال الثلاثة ليعين أنه أفضل قسم السعداء، وهذا غاية كمال السابقين بالخيرات، وهذا تركيب بديع في غاية الإحكام.

ثم قال: ﴿فَلَا تُطْعِ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [الآيات [القلم: ٨] ؛ فضمن أصليين:

أحدهما: أنه نهاء عن طاعة هذين الضريين، فكان فيه فوائد:

منها: أن النهي عن طاعة المرء، نهى عن التشبه به بالأولي، فلا / يطاع المكذب والخلاف، ولا يعمل بمثل عملهما، كقوله: ﴿وَلَا تُطْعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١] وأمثاله، فإن النهي عن قبول قول من يأمر بالخلق الناقص أبلغ في الزجر من النهي عن التخلق به.

١٦/ ٦٤

ومنها: أن ذلك أبلغ في الإكرام والاحترام، فإن قوله: لا تكذب، ولا تحلف، ولا تشتم، ولا تهمز، ليس هو مثل قوله: لا تطع من يكون متلبساً بهذه الأخلاق؛ لما فيه من تشريفه وبراءته.

ومنها: أن الأخلاق مكتسبة بالمعاشرة؛ ففيه تحذير عن اكتساب شيء من أخلاقهم بالمخالطة لهم، فليأخذ حذره، فإنه محتاج إلى مخالطتهم لأجل دعوتهم إلى الله - تعالى.

ومنها: أنهم يُدُونُ مصالح فيما يأمر به، فلا تطع من كان هكذا ولو أباها، فإن الباعث لهم على ما يأمر به هو ما في نفوسهم من الجهل والظلم، وإذا كان الأصل المقتضى للأمر فاسداً، لم يقبل من الأمر، فإن الأمر مداره على العلم بالمصلحة وإرادتها، فإذا كان جاهلاً لم يعلم المصلحة، وإذا كان الخلق فاسداً لم يردّها؛ وهذا معنى بليغ.

/ الأصل الثاني: أنه ذكر قسمين: المكذبين، وذوى الأخلاق الفاسدة، وذلك لوجوه:

١٦/ ٦٥

أحدها: أن المأمور به هو الإيمان والعمل الصالح، فضده التكذيب والعمل الفاسد.

والثاني: أن المؤمنين مأمورون بالتواصي بالحق، والتواصي بالصبر، فكما أنا مأمورون بقبول هذه الوصية والإيضاء بها، فقد نهينا عن قبول ضدها، وهو التكذيب بالحق والترك للصبر، فإن هذه الأخلاق إنما تحصل لعدم الصبر، والصبر ضابط الأخلاق المأمور بها؛ ولهذا ختم السورة به، وقال: ﴿وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ [فصلت: ٣٥] فكان في سورة العصر ما بيّن هنا، فنهاه عن طاعة الذي في خسر، ضد الذي للمؤمنين الأمرين بالحق والصبر، والذي في خسر هو الكذاب المهين، فهو تارك للحق والصبر.

الأصل الثالث^(١): أن صلاح الإنسان في العلم النافع والعمل الصالح، وهو الكلم الطيب الذي يصعد إلى الله، والعمل الصالح جماع العدل، وجماع ما نهى الله عنه الناس هو الظلم، كما قرر في غير هذا، قال تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]. والتكذيب بالحق صادر إما عن جهل، وإما عن ظلم وهو الجاحد/ المعاند، وصاحب الأخلاق الفاسدة إنما يوقعه فيها أحد أمرين: إما الجهل بما فيها وما في ضدها فهذا جاهل، وإما الميل والعدوان وهو الظلم، فلا يفعل السيئات إلا جاهل بها، أو محتاج إليها متلذذ بها وهو الظالم، فنهاه عن طاعة الجاهلين والظالمين.

وقوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تَدَهَّنُوا﴾ الآية [القلم: ٩] أخبر أنهم يحبون إدهانهم ليدهنوا، فهم لا يأمرونه نصحاء، بل يريدون منه الإدهان، ويتوسلون بإدهانه إلى إدهانهم، ويستعملونه لأغراضهم في صورة الناصح؛ وذلك لما نشأ من تكذبيهم بالحق، فإنه لم يبق في قلوبهم غاية ينتهون إليها من الحق؛ لا في الحق المقصود، ولا الحق الموجود، لا خيراً عنه، ولا أمراً به، ولا اعتقاداً، ولا اقتصاداً.

ثم قال: ﴿وَلَا تَطْعُ كُلُّ حَلْفٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: ١٠] إلخ، ذكر أربع آيات كل آيتين جمعت نوعاً من الأخلاق الفاسدة المذمومة، وجمع في كل آية بين النوع المتشابه خبيراً وطلباً، فالخلاف مقرون بالمهين؛ لأن الخلاف هو كثير الحلف، وإنما يكون على الخبر أو الطلب، فهو إما تصديق أو تكذيب، أو حض أو منع، وإنما يكثر الرجل ذلك في خبره إذا احتاج أن يصدق ويوثق بخبره. ومن كان كثير الحلف كان كثير الكذب في العهد، محتاجاً إلى الناس، فهو من أذل الناس ﴿حَلْفٍ مَّهِينٍ﴾: حلاف في أقواله، مهين في أفعاله.

/ وأما الهماز المشاء بنميم: فالهمز أقوى من اللمز وأشد - سواء كان همز الصوت أو همز حركة - ومنه: «الهمزة»: وهي نبرة من الحلق مثل التهوع، ومنه الهمز بالعقب، كما في حديث زمزم: «أنه همز جبريل بعقبه»^(٢) والفعال: مبالغة في الفاعل، فالهماز: المبالغ

(١) هكذا بالأصل. مع أنه ذكر أن الآيات تتضمن أصليين.

(٢) البخارى فى الأنبياء (٣٣٦٥) وأحمد ١/ ٣٦٠، بلفظ: «وغمز عقبه على الأرض»، عن ابن عباس.

فى العيب نوعاً وقدرًا. القدرة من صورة اللفظ، وهو الفعال، والنوع من مادة اللفظ وهو الهمزة، والمشاء بنميم هو من العيب، ولكنه عيب فى القفا، فهو عيب الضعيف العاجز، فذكر العياب بالقوة، والعياب بالضعف، والعياب فى مشهد، والعياب فى مغيب.

وأما ﴿مَنَعَ لِلْخَيْرِ مُعْتَدِ الْأَيْمِ﴾ [القلم: ١٢] فإن الظلم نوعان: ترك الواجب وهو منع الخير، وتعد على الغير وهو المعتدى. وأما الأئيم مع المعتدى فكقوله: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وأما العُتْلُ الزَّئِيمُ: فهو الجبار، اللفظ الغليظ، الذى قد صار من شدة تجبره وغلظه معروفاً بالشر، مشهوراً به، له زَنَمَةٌ كزَنَمَةِ الشَّاةِ.

ويشبهه - والله أعلم - أن يكون الخلاف المهين الهماز المشاء بنميم من جنس واحد، وهو فى الأقوال وما يتبعها من الأفعال، والمناع المعتدى الأئيم العتل الزئيم من جنس، وهو فى الأفعال وما يتبعها من الأقوال. فالأول: العالب على جانب الأعراض، والثانى: الغالب على / جانب الحقوق فى الأحوال والمنافع ونحو ذلك. ووصفه بالظلم والبخل والكبر، كما فى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا. الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ الآية [النساء: ٣٦، ٣٧].

١٦/ ٦٨

وقوله: ﴿سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرطوم﴾ [القلم: ١٦]، فيه إطلاق يتضمن الوَسْمَ فى الآخرة وفى الدنيا أيضاً، فإن الله جعل للصالحين سِيْمًا، وجعل للفاجرين سِيْمًا، قال تعالى: ﴿سِيْمَاهُمْ فى وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال يظهر: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَاعْرِفْتَهُمْ بِسِيْمَاهُمْ﴾ الآية [محمد: ٣٠]. فجعل الإرادة والتعريف بالسِيْمَا الذى يدرك بالبصر معلقاً على المشيئة، وأقسم على التعريف فى لحن القول، وهو الصوت الذى يدرك بالسمع، فدل على أن المنافقين لا بد أن يعرفوا فى أصواتهم وكلامهم الذى يظهر فيه لحن قولهم، وهذا ظاهر بين لمن تأمله فى الناس، من أهل الفراسة فى الأقوال وغيرها مما يظهر فيها من النواقض والفحش وغير ذلك.

وأما ظهور ما فى قلوبهم على وجوههم فقد يكون وقد لا يكون، ودل على أن ظهور ما فى باطن الإنسان على فلتات لسانه أقوى من ظهوره على صَفْحَاتِ وجهه؛ لأن اللسان ترجمان القلب، فإظهاره لما أكنه أوكد؛ ولأن دلالة اللسان قالية، ودلالة الوجه حالية، والقول أجمع وأوسع للمعانى التى فى القلب من الحال؛ ولهذا فَضَّلَ من فَضَّلَ - كابن قتيبة وغيره - السمع على البصر.

/ والتحقق أن السمع أوسع، والبصر أحص وأرفع، وإن كان إدراك السمع أكثر، فإدراك البصر أكمل؛ ولهذا أقسم أنه لا بد أن يدركهم بسمعه، وأما إدراكه إياهم بالبصر بسِيْمَاهُمْ

١٦/ ٦٩

فقد يكون وقد لا يكون. فأخبر - سبحانه - أنه لا بد أن يَسِمَ صاحب هذه الأخلاق الحيثية على خرطوميه، وهو أنفه الذى هو عضوه البارز، الذى يسبق البصر إليه عند مشاهدته؛ لتكون السيمة ظاهرة من أول ما يرى، وهذا ظاهر فى الفَجْرَةَ الظَّلْمَةَ، الذين ودَّعَهُم الناس اتقاء شرهم وفحشهم؛ فإن لهم سيما من شر يعرفون بها. وكذلك الفسقة وأهل الريب.

وقوله: ﴿إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ﴾ [إخ [القلم: ١٧]، فيه بيان حال البخلاء، وما يعاقبون به فى الدنيا قبل الآخرة من تلف الأموال، إما إغراقا، وإما إحراقا، وإما نهبا، وإما مصادرة، وإما فى شهوات الغنى، وإما فى غير ذلك مما يعاقب به البخلاء، الذين يمنعون الحق. وليس إقدام فى صنایع المعروف، وهو قوله: ﴿مَنَاعٌ لِلْخَيْرِ﴾ [القلم: ١٢]، وهو أحد نوعى الظلم، كما أخبروا به عن نفوسهم فى قولهم: ﴿يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا طَاغِينَ﴾ [القلم: ٣١]، وكما قال ﷺ: «مَطَّلُ الْغَنَى ظَلَمٌ»^(١).

وتضمن عقوبة الظالم المانع للحق، أو متعدى الحق، كما يعاقب الله مانع الزكاة وهو مناع الخير، وأكل الربا والميسر: الذى هو أكل المال بالباطل، وكل منهما أخبر الله فى كتابه أنه يعاقبه بنقيض / قصده، فهنا: أخير بعقوبة تارك الحقوق، وفى البقرة: بعقوبة المرابى، وهذه العقوبة تتناول من يترك هذا الواجب، وفعل هذا المحرم من المحتالين، كما أخبر فى هذه السورة، وكما هو المشاهد فى أهل منع الحقوق المالية، والحيل الربوية، من العقوبات والمثالات.

فإنه - سبحانه - إذا أنعم على عبد بباب من الخير، وأمره بالإتفاق فيه فبخل، عاقبه بباب من الشر، يذهب فيه أضعاف ما بخل به، وعقوبته فى الآخرة مدخرة، ثم أتبع ذلك بعقوبة التكبر الذى هو من نوع العتل الزنيم، الذى يدعى إلى السجود والطاعة فى أبى، ففىها عقوبة تارك الصلاة، وتارك الزكاة؛ فتارك الصلاة: هو المعتدى الأثيم، العتل الزنيم. وتارك الزكاة: الظالم البخيل.

وختمها بالأمر بالصبر، الذى هو جماع الخلق العظيم فى قوله: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [القلم: ٤٨]، وذلك نص فى الصبر على ما يناله من أذى الخلق، وعلى المصائب السماوية. والصبر على الأول أشد، وصاحب الحوت ذهب مغاضبا لربه لأجل الأمر السماوى؛ ولهذا قال: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَزَلُّوكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ [إخ [القلم: ٥١] فأخرها منعطف على أول ما فى قوله: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ﴾ [القلم: ٢]، وقوله: ﴿يَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾ [القلم: ٥١]، والإزلاق بالبصر: هو الغاية فى البغض، والغضب، والأذى.

(١) البخارى فى الاستقراض (٢٤٠٠) ومسلم فى المساقاة (١٥٦٤ / ٣٣) عن أبى هريرة .

فالصبر / على ذلك نوع من الحلم، وهو احتمال أذى الخلق، وفي ذلك ما يدفع كيدهم وشرهم.

وما ذكره في قصة أهل الجنة من أمر السخاء والجود، وما ذكره هنا من الحلم والصبر: هو جماع الخلق الحسن، كما جمع بينهما في قوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ الآية [آل عمران: ١٣٤]، كما قيل:

بحلمٍ وبَدَلٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى
وَكَوْنُكَ إِسَاءَ عَلَيْكَ يَسِيرٌ

فالإحسان إلى الناس بالمال والمنفعة واحتمال أذاهم، كالسخاء المحمود، كما جمع بينهما في قوله: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، ففي أخذه العفو من أخلاقهم احتمال أذاهم، وهو نوعان: ترك ما لك من الحق عليهم، فأخذ العفو: ألا تطلب ما تركوه من حقك، وألا تنهاهم فيما تعدوا فيه الحد فيك، وإذا لم تأمرهم ولم تنههم فيما يتعلق^(١).

(١) آخر ما وجد من الأصل .

هذه تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد فى طائفة من كتب التفسير إلا ما هو خطأ فيها.
 منها: قوله: ﴿بِأَيْكُمْ الْمَقْتُولُونَ﴾ [القلم: ٦]، حَارَ فِيهَا كَثِيرٌ، والصواب المأثور عن
 السلف؛ قال مجاهد: الشيطان. وقال الحسن: هم أولى بالشيطان من نبي الله. فَيَبِّئُ
 المراد، فإنه يتكلم على اللفظ كعادة السلف فى الاختصار مع البلاغة وفهم المعنى. وقال
 الضحاك: المجنون، فإن من كان به الشيطان فيه الجنون. وعن الحسن: الضال. وذلك
 أنهم لم يريدوا بالمجنون الذى يخرق ثيابه ويهذى، بل لأن النبي ﷺ خالف أهل العقل فى
 نظرهم، كما يقال: ما لفلان عقلًا.

ومثل هذا رموا به أتباع الأنبياء كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلَاءِ لَضَالُّونَ﴾ [المطففين:
 ٣٢]، ومثله فى هذه الأمة كثير يسخرون من المؤمنين، ويرمونهم بالجنون والعظام التى هم
 أولى بها منهم. قال الحسن: لقد رأيت رجالا لو رأيتموهم لقلت: مجانين، ولو رأوكم
 لقالوا: هؤلاء شياطين، ولو رأوا خياركم لقالوا: هؤلاء لا خلاق لهم، ولو رأوا شراركم
 لقالوا: هؤلاء قوم لا يؤمنون / بيوم الحساب. وهذا كثير فى كلام السلف، يصفون أهل
 زمانهم وما هم عليه من مخالفة من تقدم، فما الظن بأهل زماننا؟!

والذين لم يفهموا هذا قالوا: الباء: زائدة، قاله ابن قتيبة وغيره. وهذا كثير كقوله:
 ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرِ﴾ [القمر: ٢٦]، ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾
 الآيات [الشعراء: ٢٢١]. ﴿إِن تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ . فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ
 مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ﴾ الآية [هود: ٣٨، ٣٩].